مجلة كلية الدعوة الإسلامية

العدد الثامن عشر
2001

مجلة إسلامية - ثقافية - جامعة - محكمة تصدر سنويا

1369 من وفاة الرسول صلى الله عليه وسلم 2001 من ميلاد المسيح عليه السلام

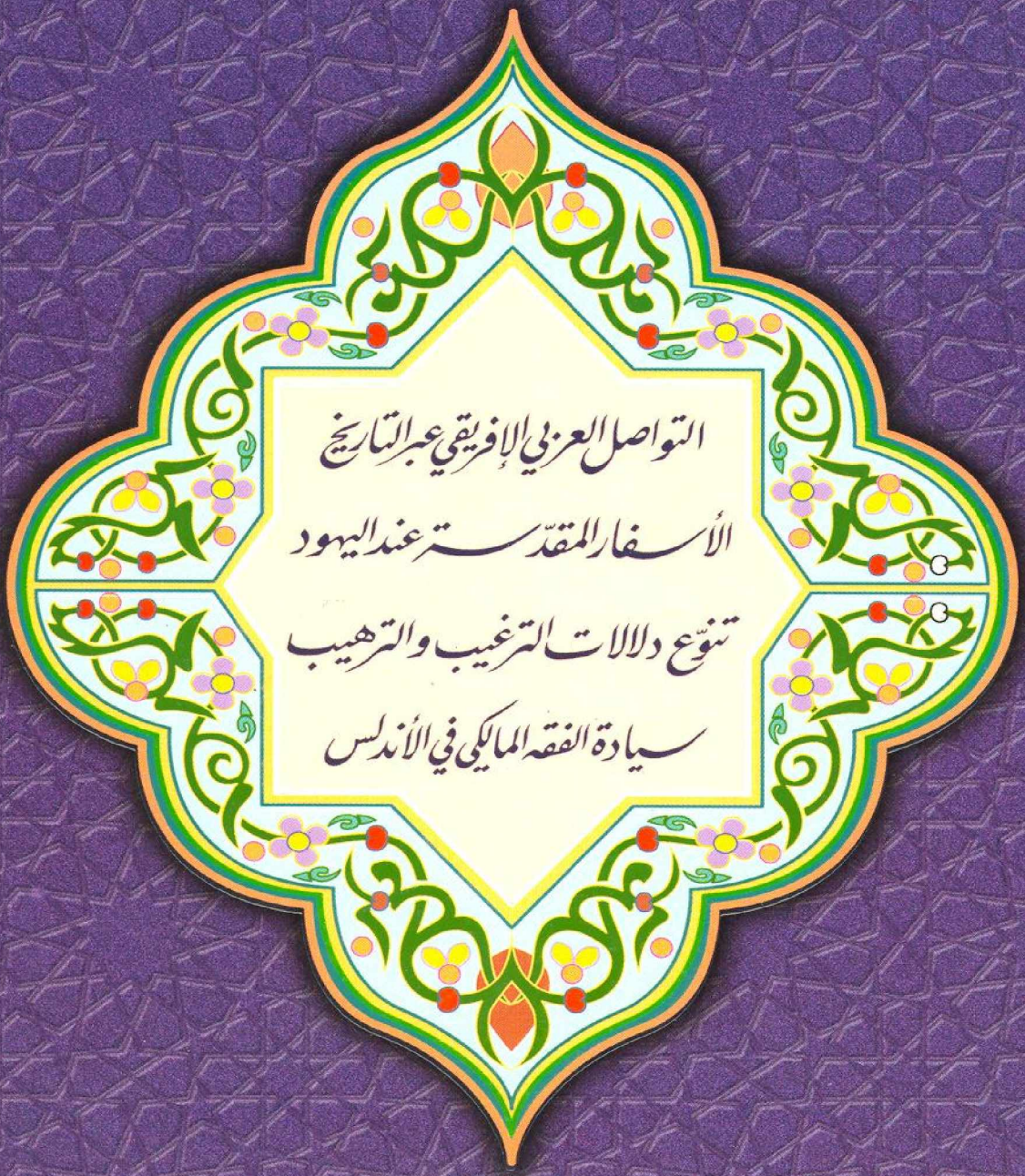

تدور كلمة «التحقيق» في اللغة حول: إحكام الشيء وصحته، والتيقن، والتثبت.

ففي مقاييس اللغة: يقال: ثوب محقق إذا كان محكم النسج.

قال:

تسربل جلد وجه أبيك أنّا كفيناك المحققة الرقاقا

ويقال: حققت الأمر وأحققته: أي كنت على يقين فيه[1].

(1) انظر: مقاييس اللغة لابن فارس، تحقيق الأستاذ عبد السلام محمد هارون، 2/ 15، 16، 19، ط. عيسى البابي الحلبي، سنة 1371هـ.

وفي اللسان: وحقه يحقه وأحقه: كلاهما أثبته، وصار عنده حقاً لا شك فيه، حق الأمر يحقه حقاً وأحقه: كان منه على يقين، تقول: حققت الأمر وأحققته إذا كنت على يقين منه[2].

أما عن المدلول الاصطلاحي للتحقيق، فهو: «إخراج الكتاب على أسس صحيحة محكمة من التحقيق العلمي في عنوانه، واسم مؤلفه، ونسبته إليه، وتحريره من التصحيف والتحريف، والخطأ، والنقص، والزيادة».

أو «إخراجه بصورة مطابقة لأصل المؤلف أو الأصل الصحيح الموثوق إذا فقدت نسخة المؤلف»[3].

فالتحقيق هو: «أن يؤدى الكتاب أداء صادقاً كما وضعه مؤلفه كمّاً وكيفاً بقدر الإمكان، فليس معنى تحقيق الكتاب أن نلتمس للأسلوب النازل أسلوباً هو أعلى منه، أو نحل كلمة صحيحة محل أخرى صحيحة بدعوى أن أولهما أولى بمكانها، أو أجمل، أو أوفق، أو ينسب صاحب الكتاب نصاً من النصوص إلى قائل وهو مخطىء في هذه النسبة، فيبدل المحقق ذلك الخطأ، ويحل محله الصواب، أو أن يخطىء في عبارة خطأ نحوياً دقيقاً فيصحح خطأه في ذلك، أو أن يوجز عباراته إيجازاً مخلاً فيبسط المحقق عباراته بما يدفع الإخلال، أو أن يخطىء المؤلف في ذكر علم من الأعلام، فيأتي به المحقق على صوابه. ليس تحقيق المتن تحسيناً أو تصحيحاً، بل هو أمانة الأداء التي تقتضيها أمانة التاريخ، فإن متن الكتاب حكم على المؤلف وحكم على عصره وبيئته، وهي اعتبارات تاريخية لها حرمتها، كما أن ذلك الضرب من التصرف عدوان على حق المؤلف الذي له وحده حق التبديل والتغيير»[4].

فالتحقيق إذن أمر جليل يحتاج من الجهد والعناية إلى أكثر ما يحتاج إليه

---

(2) لسان العرب: لابن منظور، مادة (حقق)، ط. دار المعارف.

(3) تحقيق التراث: د. عبد الهادي الفضلي، ص36، الطبعة الأولى، مكتبة العلم بجدة، سنة 1402هـ.

(4) تحقيق النصوص ونشرها: للأستاذ عبد السلام محمد هارون: ط6، ص46، 47، ط4 مكتبة الخانجي بالقاهرة، سنة 1397هـ.

التأليف؛ حتى لقد قال الجاحظ قديماً: «ولربما أراد مؤلف الكتاب أن يصلح تصحيفاً أو كلمة ساقطة، فيكون إنشاء عشر ورقات من حُرّ اللفظ وشرف المعاني، أيسر عليه من إتمام ذلك النقص حتى يرده إلى موضعه من اتصال الكلام»[5].

فالعلماء العرب قديماً قد عرفوا التحقيق، ولاسيما عند توثيق النصوص، وبخاصة النصوص الشرعية، فقد كان لهم مناهج يتبعونها عند ذلك.

يقول الدكتور شوقي ضيف مؤكداً هذه الحقيقة: «لقد كانوا يعرفون كل القواعد العلمية التي نتبعها في إخراج كتاب، لا من حيث رموز المخطوطات فحسب، بل أيضاً من حيث اختيار أوثق النسخ لاستخلاص أدق صورة للنص. ولعل خير ما يمثل عملهم في هذا الجانب إخراج اليونيني، حافظ دمشق المشهور في القرن السابع الهجري لصحيح البخاري»[6].

كما كان للعلماء العرب مؤلفات تتصل بالمنهج العلمي عند التأليف والتحقيق، من ذلك[7]:

1 ـ مقدمة ابن الصلاح (أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري، المتوفى 643هـ)[8].

---

(5) المرجع السابق، ص52، 53 بتصرف يسير ـ وراجع: الحيوان: لأبي عثمان الجاحظ، تحقيق الأستاذ عبد السلام محمد هارون، 1/ 79، ط2 مصطفى البابي الحلبي، سنة 1385هـ.

(6) البحث الأدبي: د. شوقي ضيف، ص185، 186، ط6 دار المعارف، ولمزيد من التفصيل حول تألق العلماء العرب القدامى في وضع قواعد وأسس التحقيق، راجع الكتب التالية:
ـ مناهج العلماء المسلمين في البحث العلمي: لفرانز روزنتال، ط. دار الثقافة ببيروت، سنة 1961م.
ـ مناهج تحقيق التراث بين القدامى والمحدثين: للدكتور رمضان عبد التواب، ط. الخانجي، سنة 1406هـ.
ـ تحقيق نصوص التراث في القديم والحديث: للدكتور الصادق عبد الرحمن الغرياني، ليبيا، سنة 1989م.

(7) راجع: منهج البحث الأدبي: د. علي جواد الطاهر، ص156، ط7، مطبعة الديواني ببغداد، سنة 1986م؛ تجد مزيداً من التفصيل.

(8) حققه محمد راغب الطباخ، ط1، المطبعة العلمية بحلب، سنة 1350هـ.

2 ـ تذكرة السامع والمتكلم في آداب العلم والمتعلم، لابن جماعة (بدر الدين ابن أبي إسحاق إبراهيم الكناني، المتوفى سنة 733هـ)[9].

3 ـ التعريف بآداب التأليف للسيوطي (جلال الدين عبد الرحمن، المتوفى سنة 911هـ)[10].

كل هذا وغيره يدل على أن أسلافنا الأفذاذ كان عندهم مناهج عند التأليف والتحقيق تكاد تقترب من مناهج المحدثين، إلا أنه مع هذا كله ومع بداية الاشتغال بالتحقيق في العصر الحديث لم يكن ثمة منهج معلوم يمكن أن يلتزم به المحققون، بل كان لكل منهم طريقته ومنهجه، على أنه قد استمدت بعض هذه الطرق من مناهج المسلمين في توثيق النصوص، وبخاصة النصوص الشرعية، كما استمد بعضها الآخر من مناهج المستشرقين في نشر التراث القديم. ومع مرور السنين بدأت الخبرات تتراكم، وبدأ التفكير في تقنين هذه العملية ووضع الضوابط التي تحكمها[11].

صفات المحقق[12]:

ينبغي لمن يضطلع بهذه المهمة الجليلة، وهي تحقيق المخطوطات أن تتوافر فيه هذه الصفات:

1 ـ الإحساس بقيمة التراث العلمي والفكري، إحساساً ينبع من الإيمان العميق بدوره الفعال في بناء حضارة الأمة عن طريق إحياء تراثها.

2 ـ الحب والتعلق بتراثنا المخطوط، ومعايشته، وتوثيق الصلة به على نطاق

---

(9) طبع في حيدر آباد الدكن، سنة 1353هـ.

(10) حققه الدكتور إبراهيم السامرائي ونشره في مجلة كلية الدراسات الإسلامية: العدد الثالث، بغداد سنة 1970.

(11) المخطوط العربي: د. عبد الستار الحلوجي، ص275 ـ بتصرف يسير ـ ط2، مكتبة مصباح بجدة، سنة 1409هـ.

(12) تحقيق المخطوطات بين الواقع والنهج الأمثل: د. عبد الله بن عبد الرحيم عسيلان، ص41 ـ 43، ـ بتصرف ـ، ط. مكتبة الملك فهد الوطنية، سنة 1415هـ.

واسع قراءة ودراسة، وخبرة ودراية بأسراره ودقائقه وخصائصه، وأساليب تدوينه، ومناهج كتابته، وأنواع خطوطه.

3 ـ الخبرة والتمرس بتحقيق المخطوطات، والدراية الواسعة بأصول تحقيقها، ومعرفة أصولها، وما كتبت به من خطوط متنوعة، مشرقية ومغربية، وفارسية، ويستتبع ذلك التمرس بنهج النساخ ومصطلحات القدماء في الكتابة، مثل علامات التضبيب، واللحق، والإحالة... ولا بد من معرفة اصطلاحات القدماء في الضبط بالشكل، وعلامات إهمال الحروف غير المعجمة، وما يسمى بالتعقيبة.

4 ـ أن يكون المحقق على علم ودراية بموضوع الكتاب، فذلك أدعى إلى أن يكون العمل أكثر إتقاناً ودقة، مما لو تصدى له شخص آخر له وجهة علمية أخرى.

5 ـ الأمانة العلمية التي تقتضي تحرير النص وتصحيحه، والاجتهاد في إخراجه على الصورة التي تمت على يد مؤلفه دون أي تصرف، وفق أصول التحقيق المعتمدة عند شيوخ هذا العلم وأساطينه.

6 ـ الإلمام الواسع باللغة العربية وأساليبها ومفرداتها وسائر علومها؛ مما يذلل كثيراً من الصعاب التي قد تواجه المحقق في أساليب المخطوطة، ولغتها، حيث يجد من الحصيلة اللغوية ما يمكنه من تدقيق النظر، والوصول إلى الوجه الصحيح.

7 ـ التذرع بالصبر والأناة؛ لأن المحقق كثيراً ما تواجهه مشكلات وصعوبات قد تتطلب وقفات طويلة ومتأنية للوصول إلى علاجها الصحيح عن علم ويقين، وبعد طول بحث وتقصٍّ، بعيداً عن النظرة العجلى التي تأخذ بأقرب ما يتبادر إلى الذهن دون إعمال الفكر وتدقيق النظر وتقليب الأمر على جميع وجوهه المحتملة، بغية الوصول إلى وجه الصواب.

8 ـ سعة الاطلاع على كتب التراث ومصادره في مختلف جوانب البحث والمعرفة، ومعرفة مناهج المؤلفين، وتوجهاتهم العلمية، وطرق البحث

في مصنفاتهم حول شتى العلوم، مما يساعد المحقق على تحرير وتوثيق نصوص الكتاب الذي يعمل على تحقيقه.

الجوانب الفنية لتحقيق المخطوط:

يمكن أن نجمل تلك الجوانب بإيجاز شديد في ثلاثة مراحل أساسية، هي[13]:

المرحلة الأولى: تجميع نسخ المخطوط، والمقارنة بينها وتحديد منازل النسخ.

ولكي نتوصل إلى معرفة النسخ المختلفة للكتاب الواحد ينبغي الرجوع إلى فهارس المكتبات والأعمال الببلوجرافية التي تحصي تراثنا المخطوط وتحدد أماكنه في مكتبات العالم، مثل كتابي: تاريخ الأدب العربي: لكارل بروكلمان،

---

(13) باختصار يسير عن: المخطوط العربي: ص276 وما بعدها. ولمزيد من التفصيل، راجع كتب تحقيق المخطوطات وأشهرها:

- أصول نقد النصوص ونشر الكتب: للمستشرق برجشتراسر، تقديم د. محمد حمدي البكري، ط. دار الكتب، 1969م.
- تحقيق التراث العربي... منهجه وتطوره: د. عبد المجيد دياب، منشورات المركز العربي للصحافة، القاهرة 1983م.
- تحقيق المخطوطات بين الواقع والنهج الأمثل: د. عبد الله بن عبد الرحيم عسيلان، ط. مكتبة الملك فهد الوطنية، سنة 1415هـ.
- تحقيق النصوص ونشرها: للأستاذ عبد السلام محمد هارون، ط4، الخانجي بالقاهرة، 1397هـ.
- فهرسة المخطوط العربي: ميري عبودي فتحي، من منشورات دار الرشيد ببغداد، سنة 1980م.
- في منهج تحقيق المخطوطات: مطاع الطرابيشي، ط. دار الفكر بدمشق، سنة 1403هـ.
- قواعد تحقيق المخطوطات: صلاح الدين المنجد، ط3، دار الكتب.
- محاضرات في تحقيق النصوص: د. أحمد محمد الخراط، ط2، دار المنارة بجدة، 1409هـ.
- منهج تحقيق النصوص ونشرها: تأليف الدكتور فوزي حمودي القيسي، والدكتور سامي مكي العاني، ط. مطبعة المعارف ببغداد، سنة 1975م.
- مناهج تحقيق التراث بين القدامى والمحدثين: د. رمضان عبد التواب، ط. الخانجي بالقاهرة 1406هـ.

وتاريخ التراث العربي: لفؤاد سيزكين. والكتابان يسجلان المخطوطات العربية الموجودة في مكتبات العالم تحت أسماء مؤلفيها، فكل مؤلف تذكر مؤلفاته التي وصلتنا، وكل كتاب منها تذكر نسخه والمكتبات التي توجد بها.

«وليس معنى ذلك أن يعمل (المحقق) على جمع كل ما يوجد من نسخ المخطوطة إذا كانت نسخها كثيرة، مثل بعض الكتب المشهورة التي قد تصل مخطوطات بعضها إلى أكثر من مائة نسخة، وفي مثل هذه الحالة على المحقق أن يجتهد قدر الطاقة في الاطلاع على هذه النسخ، وجمع المعلومات عنها خلال الاطلاع الميداني، أو المصادر والفهارس التي تتحدث عنها وتصفها؛ لكي يتسنى له اختيار النسخ الموثّقة والمعتمدة منها، ويكتفي في الغالب بثلاث إلى خمس نسخ بالصيغة المذكورة.

وإذا لم يجد الباحث بعد التحري والتقصي الدقيق سوى نسخة وحيدة جيدة وصحيحة وكاملة وموثقة، فلا ضير في العمل على تحقيقها، غير أنها تحتاج منه إلى جهد كبير، ودراية واسعة، ويقظة ووعي في التقويم والتصحيح»[14].

ويلحق بتجميع النسخ مسألة تحديد منازلها؛ فليست كل مخطوطات الكتاب الواحد متساوية في أقدارها، ففيها الكامل والناقص، وفيها القديم والمتأخر، وفيها الواضح والغامض، وفيها الموثق بسماعاته وإجازاته ومقابلاته وغير الموثق. وإذا كانت أفضل النسخ هي أقدمها وأكملها وأوضحها وأوثقها، فإن هذه المواصفات قلما تجتمع في نسخة واحدة؛ فقد تكون النسخة الأقدم ناقصة، أو متعذرة القراءة، أو غير موثقة، وقد تكون النسخة الكاملة هي الأحدث. وقد توجد غير مؤرخة يصعب وضعها في مكانها الزمني بين النسخ الأخرى. وهنا تأتي أهمية دراسة الخط والورق وتواريخ التمليكات والسماعات والإجازات، وتقصي الأشخاص الذين ورد ذكرهم في السماع أو الإجازة.

وقد وضع برجشتراسر تصوراً عند المفاضلة بين النسخ الخطية والمتفاوتة؛ إذ يقول: «إن أقدار النسخ الخطية لكتاب ما متفاوتة جداً، فمنها ما

(14) تحقيق المخطوطات بين الواقع والنهج الأمثل: ص121، 122.

لا قيمة له أصلاً في تصحيح نص الكتاب، ومنها ما يعول عليه ويوثق به، ووظيفة الناقد أن يقدر قيمة كل نسخة من النسخ، ويفاضل بينهما وبين سائر نسخ الكتاب، متبعاً في ذلك قواعد، منها:

أ ـ أن النسخ الكاملة أفضل من النسخ الناقصة.

ب ـ النسخ الواضحة أحسن من غير الواضحة.

ت ـ النسخ القديمة أفضل من الحديثة.

ث ـ النسخ التي قوبلت بغيرها أحسن من التي لم تقابل[15].

على أن تحديد منازل النسخ يتمخض عنه اختيار النسخة التي تُتخذ أصلاً للتحقيق تقابل عليه النسخ الأخرى، كما ينتج عنه تحديد النسخ التي أخذت عن بعضها، بحيث يمكن الاستغناء عن النسخ المتشابهة والاكتفاء بالأصل الذي أخذت عنه.

المرحلة الثانية:

مرحلة التحقيق بكل ما ينطوي تحته من تثبت من مؤلف الكتاب وعنوانه وتحرير نصّه. أما عنوان الكتاب واسم المؤلف فغالباً ما يذكران في المقدمة. وفي حالة فقد أجزاء من المقدمة أو طمس إحدى هاتين المعلومتين، أو جزء من أيهما، كأن نعثر على عنوان الكتاب ولا نعثر على اسم المؤلف، أو نعثر على اسم الكتاب واسم المؤلف ناقصين، في مثل هذه الحالات يلزم الرجوع إلى الكتب الببليوجرافية التي تحصي أسماء المؤلفين[16].

أما إذا فقدت المقدمة وفقد معها اسم الكتاب واسم مؤلفه فلا سبيل إلى التعرف على شخصيته إلا من خلال قراءة النص وتحديد موضوعه، والتمرس بأساليب المؤلفين وخصائصهم، والرجوع إلى الكتب الموسوعية، أو كتب

---

(15) أصول نقد النصوص ونشر الكتب: للمستشرق برجشتراسر، ص14، ط. دار الكتب بالقاهرة، سنة 1969م.

(16) مثل: الفهرست: لابن النديم، ومفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم: لطاشكبري زاده، وهداية العارفين: للبغدادي، وكشف الظنون: لحاجي خليفة.

التخصص، التي قد تكون نقلت نصوصاً عن هذا الكتاب وسمته، أو ذكرت مؤلفه. وتلك كلها أمور تحتاج إلى خبرة واسعة بالتراث العربي وإحاطة شاملة بخصائص المؤلفين.

فإذا اطمأننا إلى عنوان الكتاب واسم مؤلفه، انتقلنا إلى النص نفسه، فإن كانت نسخة المؤلف هي التي ننشرها فلا مشكلة لأنها تَجُبُّ كل النسخ الأخرى، أما إذا كنا أمام مجموعة من النسخ فيجب أن نرمز لكل منها برمز معين، وأن نتخذ أقدمها وأوثقها وأصحها أساساً للنشر، ونقابلها بالنسخ الأخرى، ونثبت الخلافات بين النسخ في الحواشي.

ولكن تحقيق النص ليس مجرد مقابلة عدة نسخ بعضها على بعض، ولا هو تصويب له أو تصحيح لإخطائه، بل هو محاولة للاقتراب من النص الذي تركه المؤلف وافتقدناه.

ولهذا تجدر الإشارة إلى بعض المبادىء الأساسية التي ينبغي الالتفات إليها عند تحقيق النص، وأهمها:

1 ـ إن المحقق ليس من مهمته تقويم النص أو تصحيح المعلومات الواردة به.

2 ـ إنه ليس من مهمته استكمال النقص الموجود في النص إلا إذا كان النص لا يستقيم دون إضافة. وفي هذه الحالة ينبغي أن توضع الإضافة بين معقوفتين.

3 ـ أن تتخذ هوامش الصفحات في:

أ ـ إثبات الخلاف بين النسخ.

ب ـ تخريج النصوص، أي ردها إلى مصادرها، فإن كانت آية قرآنية ذكرت السورة التي وردت بها ورقمها فيها، وإن كان حديثاً ذكر المصدر الذي ورد به، وإن كان نصاً من كتاب رجع إليه في مصدره للتثبت منه، وأثبت المصدر والصفحة التي نقل عنها.

ت ـ إثبات التعليقات والشروح، كالتعريف بالمواضع والأشخاص المذكورين في النص، وتفسير العبارات الغامضة التي تحتاج إلى بسط ليتسنى فهم المراد منها.

ث ـ التنبيه على الأخطاء العلمية التي وقعت في النص. أما الأخطاء الإملائية واللغوية فتصوّب في موضعها ما لم تكن النسخة التي ننشرها هي أصل المؤلف، ففي هذه الحالة يستبقى الرسم الإملائي كما هو، وتستبقى الأخطاء اللغوية والنحوية كما هي، لأنها جزء من تكوين المؤلف ودليل على ثقافته. ومع ذلك ينبغي التنبيه إلى الصواب في الحاشية.

ج ـ ربط أجزاء الكتاب بعضها ببعض، بالإشارة إلى ما سبق أو ما سيأتي من الكتاب مما له علاقة بموضوع الحديث.

المرحلة الثالثة: مرحلة الإخراج والنشر:

وهي الصورة الأخيرة للكتاب المحقق، وتشتمل على ما يلي:

أ ـ مقدمة التحقيق: ويتناول المحقق الأمور التالية[17]:

1 ـ ترجمة مؤلف المخطوطة.

2 ـ التعريف بموضوع الكتاب وتحليل مادته. وبيان منهجه ومصادره.

3 ـ التحقيق في عنوان الكتاب.

4 ـ تحقيق نسبة الكتاب إلى مؤلفه.

5ـ وصف النسخ المعتمدة في التحقيق. ويقتضي ذلك ما يلي:

أ ـ ذكر مصدر النسخة بلداً، ومكتبة، أو شخصاً إذا كانت في حوزة أحد الأفراد، مع النص على الرقم الذي تحمله في مكان وجودها.

(17) لمزيد من التفصيل راجع هذه الأمور في: تحقيق المخطوطات بين الواقع والنهج الأمثل: ص233 وما بعدها.

ب ـ وصف الورقة الأولى بما فيها من عنوان الكتاب، واسم مؤلفه، وما حليت به من تمليكات وسماعات، وقراءات، وما يوجد عليها من أختام.

ت ـ عدد أوراق المخطوطة، ونوع الترقيم الموجود، وإذا لم يوجد يتم التنبيه على ذلك، مع الإشارة إلى ما قد يوجد من خلط في ترتيب الأوراق إن وجد، ثم قياس الصفحة طولاً وعرضاً، وما تشتمل عليه من سطور.

ث ـ نوع الخط، وهل هو بقلم واحد أو مختلف، وهل ميزت العناوين بخط مغاير، ونوع المداد وألوانه، ونوع الورق، وجودة الخط من عدمها.

ج ـ أبرز الظواهر الإملاية المتبعة في الرسم الذي جرت عليه المخطوطة، وموقف المحقق منه.

ح ـ المصطلحات الكتابية التي تظهر من خلال المخطوطة مثل: التعقيبات والإحالات، والرموز، والمختصرات، وعلامات السقط والتضبيب.

خ ـ ما يوجد على النسخة من قراءات وسماع.

د ـ أسلوب النسخة في الضبط بالشكل من حيث الوجود، والتمام والصحة من عدمها.

ذ ـ بيان ما قد يعتور النسخة من تصحيفات وتحريفات، أو السلامة من ذلك، ومن حيث تمامها، أو نقصها، ووضوحها من عدمه.

ر ـ بيان ما قد يطرأ على النسخة من عوادي الزمن: كالتآكل، والخرم، وآثار الأرضة، والرطوبة.

ز ـ النص على تاريخ النسخ إذا كان مصرحاً به في خاتمة النسخة، أو الاجتهاد في الوصول إليه من خلال الخبرة والدراية بالخطوط القديمة، وأنواعها، وتقدير أزمانها، وأنواع الورق، والزمن الذي

يقدر له؛ مما يؤدي إلى زمن تقريبي لتاريخ النسخ، وإذا ذكر الناسخ فلا بد من التعريف به، والترجمة له؛ مما يزيد في أهمية المخطوطة وقيمتها.

س ـ وضع نماذج مصورة من المخطوطات المعتمدة في التحقيق بعد وصفها، وتكون ممثلة لصفحة العنوان، وصفحة المقدمة والخاتمة وصور بعض السماعات والقراءات إن وجدت. فمثل هذه الصفحات عادة ما يذكر فيها اسم الكتاب واسم المؤلف والناسخ وتاريخ النسخ.

6 ـ بيان منهج التحقيق:

أ ـ لا بد للمحقق من الإفصاح في المقدمة عن المنهج الذي سار عليه في التحقيق، والمنهج الذي اتبعه في اختيار النُّسخ المعتمدة، والأسباب التي أدت إلى ذلك الاختيار، والرمز الذي رمز به إلى كل منها، وإذا كان الكتاب قد سبق تحقيقه أو نشره فينبغي ذكر الأسباب التي دعت إلى إعادة تحقيقه ونشره، إلى جانب الحديث عن منهج المحقق في المقابلة، وإثبات الفروق، وفي التصحيح والتقويم، وفي التعليقات، والتخريج والهوامش والفهارس.

ب ـ نص المخطوط: وينبغي أن يكون معداً إعداداً جيداً من حيث تنظيم الفقرات، وترقيم الحواشي، واستخدام علامات الترقيم، وضبط الألفاظ التي تلتبس على القارىء، وبخاصة أسماء الأشخاص والأماكن.

ت ـ الفهارس: وينبغي أن يختم الكتاب بمجموعة من الكشافات الهجائية التي تحلل محتواه، وتيسر استخدامه، كأن يوضع فهرس للآيات القرآنية، وآخر للأحاديث، وثالث للأعلام، ورابع للغة[18]، وخامس للشعر، وسادس للأمثال، وسابع

(18) وفيه ترتيب المواد على حسب حروف الهجاء عند تحقيق المعاجم، كما يفرد فهرس للألفاظ غير العربية، وآخر لما فات المعاجم من الألفاظ.

للموضوعات، وفيه يبرز أدق جزئيات المسائل التي اشتمل عليها الكتاب.

وعن ترتيب الفهارس بعد الآيات القرآنية والأحاديث، يرى الأستاذ عبد السلام محمد هارون، «أن النهج يقتضي تقديم أهم الفهارس وأشدها مساساً بموضوع الكتاب، فإن كان الكتاب كتاب تراجم وتاريخ قدم فيه فهرس الأعلام، أو كتاب أمثال قدم فهرس الأمثال، أو قبائل قدم فهرس القبائل، وهكذا، ثم تساق بعده سائر الفهارس مرتبة حسب ترتيبها المألوف»[19].

ومن الله العون، وهو ولي التوفيق

(19) تحقيق النصوص ونشرها: ص98، وراجع: تحقيق المخطوطات بين الواقع والنهج الأمثل: ص245 وما بعدها؛ تجد مزيداً من التفصيل.